

Distr.: Limited
22 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية

أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني

للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٩/٢٣٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وإلى جميع

القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) الذي اعتمده رؤساء الدول

والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع

وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد^(٢) من دولارات

الولايات المتحدة ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) منذ عام ٢٠٠٨، أصبحت تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية تستخدم خط فقر قدره

١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٣) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٤)،

وإذ تحيط علماً بما يبذل من جهود متواصلة لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٥) الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(٦)، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(٧)، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وإذ تسلم بضرورة وضع خطة عمل بالتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وكذلك خطة عمله العشرية، باعتبارها إطاراً استراتيجياً لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجها القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادراته الإقليمية، من قبيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وقرارها ٦٣/٣٠٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المعنون "الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية"، وقرارها ٦٥/١ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، وقرارها ٦٨/٦ المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

(٣) القرار ٦٠/١.

(٤) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٦) القرار ٦٩/١٥، المرفق.

(٧) القرار ٦٩/١٣٧، المرفق.

وإذ تحيط علما مع التقدير بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، المعنون "التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل"، وبالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠١٢^(٨)، ودعا إلى مضاعفة الجهود من أجل تعزيز التنسيق على جميع المستويات بهدف النهوض بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاستثمار في القدرات المنتجة والمساعدة في مباشرة الأعمال ونموها وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع، وبالجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس لعام ٢٠١٥، الذي عُقد حول موضوع "تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع"،

وإذ تشير إلى توافق آراء مونتييري الذي جرى التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٩) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(١٠)،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وإذ تسلم بأن الخطة تتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تجعل من القضاء على الفقر عنصرا محوريا وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، المتعلق "بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية"، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتكملها وتدعمها وتساعد على تحديد الغايات المتصلة بوسائل تنفيذها بوضع سياسات واتخاذ إجراءات عملية في إطار شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، باعتباره هدفا من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ٣ (A/67/3/Rev.1)، الفصل الرابع، الفرع و.ا.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

وإذ يساورها القلق من الطابع العالمي للفقر واللامساواة، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأسره، وإذ تسلم في هذا الصدد بضرورة فهم الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر فهما أفضل،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد يواجه تحديات خاصة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأن أشد البلدان ضعفاً، وبلدان أخرى منها على وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق اهتماماً خاصاً، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع والبلدان الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وأن هناك أيضاً تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تكرر الإعراب عن قلقها من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلباً في التنمية من نواح عدة منها قدرة البلدان النامية على حشد الموارد من أجل التنمية، وإذ تقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وإذ تسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة،

وإذ تؤكد من جديد أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا، وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار الآثار السلبية لتغير المناخ في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك الجفاف المستمر والظواهر الجوية الشديدة وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وتحمض المحيطات، مما يزيد في تهديد الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويهدد بالعودة بما تحقّق من مكاسب إنمائية عقوداً عديدة إلى الوراء، وقد يدفع بالفئات الضعيفة في مختلف أنحاء العالم لتقع مجدداً في براثن الفقر والفقر المدقع،

وإذ يساورها القلق من أنه، بعد بلوغ منتصف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) وعلى الرغم من إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر، وبخاصة في بعض البلدان المتوسطة الدخل، كان هذا التقدم متبايناً، مع استمرار زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر، بمختلف أشكاله وأبعاده، في بعض البلدان، وزيادة حدة اللامساواة، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يشكل النساء والأطفال أكثر الفئات تضرراً،

وإذ تسلم بأن معدلات النمو الاقتصادي متفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ تؤكد بأن الفساد على جميع المستويات، بما في ذلك تحويل الأموال والأصول بصورة غير مشروعة، يشكل عقبة أمام تحقيق التنمية، وإذ تشدد على ضرورة إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية،

وإذ تعيد التأكيد على أن القضاء على الفقر هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بهدف الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر بشكل لا رجعة فيه يتطلب اتباع نهج متوازن إزاء الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،

وإذ تعيد التأكيد على أن المرأة تساهم بقدر كبير في الاقتصاد وأنها من المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر واللامساواة عن طريق العمل المأجور وغير المأجور على حد سواء في المنزل وفي المجتمع المحلي وفي مكان العمل وأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عاملان بالغ الأهمية في القضاء على الفقر،

وإذ تسلّم بأهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تساهم في تأنيث الفقر،

وإذ تسلّم كذلك بالدور الأساسي لحشد الموارد المالية وغير المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد، وبأهمية اتساق السياسات وهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة، على جميع المستويات ومن جميع الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء انخفاض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٤، بعد زيادة في عام ٢٠١٣، وإذ تقيب بالدول الأعضاء التي قطعت على نفسها التزامات أن تفي بتلك الالتزامات وأن تكثف جهودها لزيادة مساعدتها وتبذل جهوداً إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة،

وإذ تقر بأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملاً له بالأحرى، وإذ تسلم بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تقر أيضاً بأن إرساء إدارة رشيدة على الصعيدين الوطني والدولي وتحقيق نمو اقتصادي مطرد منصف شامل للجميع، بالاستناد إلى توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع وزيادة الإنتاجية وتهيئة بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، أمران ضروريان للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

وإذ تؤكد الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تشدد على الدور الأساسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في إطار استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي في مجالي القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المطرد، وما يستتبعه ذلك من مساهمة لها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بالتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل تحديداً، وإذ تشدد أيضاً على أن البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع والبلدان الخاضعة للاحتلال الأجنبي تحتاج أيضاً إلى اهتمام خاص،

وإذ تحيط علماً بالعمل المنجز في إطار خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي تستخدم لتنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مساندة الدول الأعضاء من خلال تقديم المشورة والدعم البرنامجي إلى الدول

الأعضاء، ويشارك فيها أكثر من ٢١ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً ولجنة إقليمية، وإذ تشجع على مواصلة ذلك العمل مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالتراجع الأخير الملحوظ في أسعار السلع الأساسية وبضرورة أن تعد الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية نفسها لمواجهة فترة مطولة من انخفاض إيرادات الصادرات والضرائب، وبأنه من المرجح أن يؤدي هذا الاتجاه إلى تقويض قدرة العديد من البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الموعد المحدد، ولا سيما هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان،

وإذ تشدد على أهمية سياسة الشمول داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى أن تؤخذ الدول المراقبة في الحسبان في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"^(١١)؛

٢ - تعيد التأكيد على أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٢) وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، فيما يتصل بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - تعيد أيضاً التأكيد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أعظم التحديات العالمية وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو كذلك هدف من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١ المتمثل في "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، وجميع غاياته، ولخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(١٣)؛

٤ - تعيد كذلك تأكيد ضرورة أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم

(١١) A/70/281.

(١٢) القرار ١/٧٠.

(١٣) القرار ٣١٣/٦٩.

بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة المتزايدة ببرامج وتدابير وسياسات دولية عملية فعالة داعمة ترمي إلى إتاحة مزيد من فرص التنمية للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الاستراتيجيات المتعلقة بتولي السلطات الوطنية زمام الأمور والسيادة الوطنية؛

٥ - تشدد على ضرورة إيلاء الأولوية العليا في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بشكل لا رجعة فيه، مع تأكيد أهمية معالجة أسباب الفقر والتحديات التي ينطوي عليها باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة متماسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٦ - تكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية ودورها على الصعيد الإقليمي، ولا سيما دور لجائها الإقليمية عند الاقتضاء، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

٧ - تشدد على أن تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي يمكن أن يحفز على بذل الجهود للقضاء على الفقر وأنه يوفر مزايا عدة منها تبادل أفضل السياسات والتجارب والخبرات التقنية وحشد الموارد وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية وتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد فرص العمل؛

٨ - تهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، أن يواصل إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، وأن يعجل باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية والتحديات التي ينطوي عليها الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع وسوء التغذية والجوع، لما لهذه العوامل من تأثير سلبي في التنمية المستدامة، وذلك باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة متماسكة على جميع المستويات، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تفعل ذلك من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف؛

٩ - تؤكد أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات للقضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع وتحقيق التكامل الاجتماعي، حسب الاقتضاء؛

١٠ - تقر بأن القضاء على الفقر يمثل تحدياً معقداً، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تتحرك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في إطار ما تبذله من جهود للتعجيل بالقضاء على الفقر، انطلاقاً من الأولويات الوطنية، على أن تظل تنمية القدرات الوطنية في البلدان النامية أحد المجالات الرئيسية التي يتعين التركيز عليها، وأن تعمل بطريقة متكاملة منسقة متماسكة، من خلال برامج ومشاريع إنمائية تجعل من القضاء على الفقر بشكل لا رجعة فيه الهدف الأساسي لولاية كل منها، وأن تستفيد بالكامل من الركائز المترابطة التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتي يعزز كل منها الآخر، وتشجع على اتباع استراتيجيات متنوعة؛

١١ - تسلّم بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمتها في الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده، بوسائل منها التعليم والتدريب؛

١٢ - تعيد تأكيد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛

١٣ - تلاحظ أن بضعة بلدان متقدمة النمو أوفت بالالتزام الذي قدمه العديد من البلدان بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتعرب عن قلقها من أن بلدان عديدة لا تزال دون مستوى التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتؤكد مجدداً أن الوفاء بجميع تلك الالتزامات يظل أمراً حاسماً، وتهيب في هذا الصدد بتلك البلدان أن تعجل بالوفاء بها؛

١٤ - ترحب بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوّه بمتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى، من قبيل عقد المنتدى الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرتا، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل

أكراً^(١٤) وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تسهم بشكل مجدي في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة مراعاة تامة؛

١٥ - تسلم بالضرورة الملحة للتصدي للفقير والجوع وسوء التغذية والأمن الغذائي، مما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب حمة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمتها، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي وتكريس الموارد لتنمية المناطق الريفية والزراعة ومصائد الأسماك المستدامة، ولدعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، والرعاة والصيادين في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً؛

١٦ - تسلم أيضاً بأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مرتكزتين بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لكوكب الأرض، وتؤكد على أهمية حفظ المحيطات والبحار وموارد مياه الشرب والغابات والجبال والأراضي الجافة واستخدامها مستداماً، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية، والتصدي بحزم لخطر تغير المناخ وتدهور البيئة، وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(١٥)؛

١٧ - تشجع الدول الأعضاء والدول المراقبة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات ذات الصلة والأفراد ذوي الصلة على تعزيز التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر عن طريق تقديم التبرعات إلى الصناديق المعنية بالقضاء على الفقر القائمة على نطاق المنظومة؛

١٨ - تسلم بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة تكملة الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

١٩ - تؤكد العزم على القضاء على الفقر المدقع، وهو يُقاس حالياً بمن يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، لصالح الناس أجمعين أينما كانوا، والجهود المتمثلة في تخفيض

(١٤) A/63/539، المرفق.

(١٥) A/CONF.216/5، المرفق.

نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل؛

٢٠ - تسلّم بأن الفقر متعدد الأبعاد، وتدعو الحكومات الوطنية إلى النظر، بدعم من المجتمع الدولي، في وضع مقاييس تكميلية تجسد على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد، وتشدد على أهمية التوصل إلى فهم مشترك فيما بين الحكومات الوطنية والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى لطابع الفقر المتعدد الأبعاد؛

٢١ - تهيب بالدول الأعضاء أن تواصل جهودها الطموحة في سبيل اتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة تكون أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستقراراً وتوجهها نحو التنمية للتغلب على الفقر، وبالنظر إلى أن اللامساواة تؤدي إلى استفحال الفقر، فإنها تشدد على أهمية التحول الهيكلي المفضي إلى التصنيع الشامل للجميع والمستدام، بما يسهم في توفير فرص العمل والحد من الفقر، والاستثمار في الزراعة المستدامة وفي تطوير البنى التحتية القادرة على الصمود، وتحقيق هدف توفير الطاقة، وتوفير فرص العمل اللائق في المناطق الريفية، وتحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوسيع نطاق توفير الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، ومحاربة اللامساواة والاستبعاد الاجتماعي؛

٢٢ - تدعو جميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والدول المراقبة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، إلى أن تتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالبرامج والسياسات التي تنص على اللامساواة إنصافاً لمن يعيشون في فقر مدقع، وتعزز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ تلك البرامج والسياسات بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٣ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الإقليمية عند الاقتضاء، إلى القيام بأنشطة للتعميل بتنفيذ العقد الثاني واستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، بالتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة؛

٢٤ - تلاحظ مع القلق استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما بين الشباب، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلّم بأن توفير العمل اللائق للجميع يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي

لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين بوصفه إطاراً عاماً يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصاً حالته وأولوياته الوطنية من أجل تشجيع الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

٢٥ - تحث الدول الأعضاء على التصدي للتحدي العالمي المتمثل في بطالة الشباب عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب، حيثما كانوا، فرصة حقيقية لإيجاد عمل لائق ومنتج، وتؤكد في هذا السياق ضرورة وضع استراتيجية عالمية بشأن عمالة الشباب، بالاستناد، في جملة أمور، إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وإلى نداء منظمة العمل الدولية من أجل العمل؛

٢٦ - تشجع المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والتشجيع على تمكين المرأة والفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين سبل الحصول على التمويل والتمويل البالغ الصغر والائتمانات وإزالة العوائق التي تحول دون الاستفادة من الفرص وتعزيز القدرات المنتجة وتنمية الزراعة المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وفي بذل جهود إضافية على الصعيد الوطني لوضع سياسات اجتماعية فعالة، بما في ذلك توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية، وتحيط علماً في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)؛

٢٧ - تؤكد أهمية تنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، وتشجع الدول الأعضاء على مواصلة وضع وتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية استناداً إلى الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛

٢٨ - تشدد على الإشارة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلقة بضرورة كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بسبل منها التعاون الإنمائي المعزّز، بهدف تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده؛

٢٩ - تحت المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، وبوسائل التنفيذ، بما فيها خطة عمل أديس أبابا؛

٣٠ - تحت أيضاً المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية^(١٦)، دعماً لأهداف العقد الثاني؛

٣١ - تؤكد أن آثار الكوارث الطبيعية والتراعات تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يولي الأولوية لمعالجتها؛

٣٢ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، أن تقوم، وفقاً لولايتها، بإيلاء أولوية قصوى للقضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في هذا المجال لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع؛

٣٣ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدعم، في نطاق ولاية كل منها وفي حدود الموارد المتاحة لها، الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز قدراتها فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العقد الثاني؛

٣٤ - تشجع على زيادة التقارب والتعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل اللائق وفي تعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

٣٥ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في نطاق ولايته وفي حدود الموارد المتاحة له، إشراك الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

(١٦) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

٣٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)" في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن استعراضاً للتقدم الذي أحرزته وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تنفيذ العقد الثاني.